البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر (SDG_INDICATOR_INFO)

0. a الهدف (SDG_GOAL)

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

0.b الغاية (SDG_TARGET)

الغاية ١٦ -٣: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة

0.c المؤشر (SDG_INDICATOR)

المؤشر ١٦-٣-٣: نسبة السكان الذين عانوا من نزاع في العامين الماضيين والذين استفادوا من آلية رسمية أو غير رسمية لتسوية المنازعات، حسب نوع الآلية

0.d السلسلة (SDG_SERIES_DESCR)

ينطبق على جميع السلاسل

0.e تحديث البيانات الوصفية (META_LAST_UPDATE)

31 آذار/مارس 2023

0.f المؤشرات ذات الصلة (SDG_RELATED_INDICATORS)

يكمّل هذا المؤشر المؤشرات الأخرى للغاية ١٦-٣ التي تركّز على معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة والإيقاع الإجرامي بالضحايا، وتقدم بذلك صورة أكثر شمولاً عن قدرة الناس على الوصول إلى آليات العدالة في طائفة واسعة من المنازعات .

كما يتعلّق هذا المؤشر بعدد من الغايات الأخرى في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المعنية بالقضايا التي قد تستدعي اللجوء إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، يحتاج الناس إلى الوصول إلى مؤسسات العدالة وآلياتها عند تعرضهم (أو شهادتهم) لحالة فساد (الغاية ١٦-٥)، أو مشاكل في الحصول على المدفوعات الحكومية (مثل المساعدة المقدّمة من شبكات الأمان الاجتماعي) أو الخدمات العامة (الغاية ١٦-٦)، أو صعوبة في الحصول على هوية قانونية، مثل تسجيل المواليد (الغاية ١٦-٩)، أو لنوع من أنواع التمييز (الغاية ١٦-ب) .

ويتّصل المؤشر أيضاً بأهداف أخرى تشمل غايات تعبّر عن التطلّعات الساعية إلى إرساء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً. فعلى سبيل المثال، قد يحتاج الناس إلى الوصول إلى مؤسسات العدالة وآلياتها عند تعرضهم للتمييز في مجال التعليم (الغاية ٤-٥)، أو لحالات تمييز ضد النساء والفتيات (الغاية ٥-١)، أو في سعيهم إلى الحصول على "تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة" (الغاية ٨-٥)، أو عند رغبتهم في حماية حقوقهم في العمل (الغاية ٨-٨)، أو مطالبتهم باحترام القوانين التي تكفل تكافؤ الفرص (الغاية ١٠-٣).

0. g المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي (SDG_CUSTODIAN_AGENCIES)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)

1. الإبلاغ عن البيانات (CONTACT)

1.A. المنظمة (CONTACT_ORGANISATION)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات (IND_DEF_CON_CLASS)

2.A. التعريف والمفاهيم (STAT_CONC_DEF)

التعريف:

يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين تعرضوا منازعةٍ ما في العامين السابقين والذين استفادوا من آلية رسمية أو غير رسمية لتسوية المنازعات، كنسبة مئوية من مجموع الأشخاص تعرضوا لمنازعات في العامين السابقين، حسب نوع الآلية.

المفاهيم:

يمكن تعريف النزاع على أنه مشكلة يمكن التقاضي بشأنها بين الأفراد، أو بين الأفراد من جهة أو كيان معيّن من جهة أخرى. ويمكن فهم المشاكل التي يمكن التقاضي بشأنها على أنها المشاكل التي تثير مسائل قانونية، سواء اعتبرها الأشخاص الذين يواجهونها مشاكل "قانونية" أو لا، وسواء أودت هذه المشكلة إلى أي إجراء قانوني أو لا[1].

وقد تختلف فئات المنازعات باختلاف البلدان حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤسسية والثقافية. ولكن، يمكن تحديد عدد من الفئات التي يمكن تصنيفها بوصفها منازعات على نطاق واسع في مختلف البلدان، مثل المشاكل أو المنازعات المتعلّقة بما يلي[2]:

- بيع وشراء الأراضي أو العقارات
- حالات الانفصال على مستوى الأسرة والعلاقات عموماً
- الإصابات أو الأمراض الناجمة عن فعل أو إغفال متعمد أو غير متعمد من قبل شخص أو كيان آخر
- المهنة/العمل
- المعاملات التجارية (بما في ذلك السلع أو الخدمات المعيبة أو غير المسلّمة)
- الخدمات الحكومية والعامة (بما في ذلك إساءة معاملة الموظفين العموميين)
- المدفوعات الحكومية
- السكن (الملاك والمستأجرين)
- الديون، والتعويض عن الأضرار، والمسائل المالية الأخرى
- الأضرار البيئية (تلوث الأراضي أو المياه، إلقاء النفايات، وما إلى ذلك)

تختلف آليات تسوية المنازعات من بلدٍ إلى آخر حول العالم. ففي بلدان كثيرة، تُعتبر المحاكم المؤسسة الرئيسة المخوّلة تسوية المنازعات ذات الطابع المدني. لكن، قد لا يصحّ الشيء نفسه في البلدان أو المجتمعات تتّخذ من النظم غير الرسمية أو الزعامات التقليدية أو الدينية مرجعية أولى في مثل هذه الحالات. لذلك، ينبغي مراعاة هذه الاختلافات في صياغة المؤشر كما في صياغة الأسئلة المسوح، مع الحرص أيضاً على تضمين جميع المؤسسات أو الآليات المعنية المعترف بها والمعتمدة عموماً.

ويمكن أن تشمل قائمة آليات تسوية المنازعات ما يلي:

- محامي أو وساطة طرف ثالث
- الزعماء المجتمعيون أو الدينيون أو آليات القانون العرفي الأخرى
- هيئة قضائية أو محكمة
- الشرطة
- مكتب حكومي أو سلطة أو وكالة رسمية أخرى معيّنة
- الإجراءات الرسمية الأخرى المعتمدة في تقديم الشكاوى أو الاستئناف

لتحسين دقّة المؤشر، لا بدّ من تحديدٍ دقيق للمقام (السكان المعرضين لـ "خطر" مواجهة الحدث المعني، أي الوصول إلى آلية لتسوية المنازعات) من خلال تحديد "طلب" اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات. ويشمل هذا الطلب كل من الأشخاص الذين يستخدمون آليات تسوية المنازعات (المستفيدين)، وأولئك الذين لا تُتاح لهم "سبل الوصول" إلى هذه الآليات، رغم حاجتهم إليها لأسباب مختلفة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، نقص المعرفة بكيفية الوصول إليها، وانعدام الثقة في المؤسسات، والافتقار إلى المشورة/المساعدة القانونية، وعدم الوعي بآليات العدالة، والمسافة الجغرافية، والتكاليف المالية. وهنا، تبرز أهمية استبعاد الأشخاص الذين يختبرون نوع من أنواع النزاعات لكنهم لا يلجأون إلى آليات تسوية المنازعات لأنهم لا يحتاجون إليها (المستبعدون طوعاً). وتشير هذه الحالات إلى المنازعات البسيطة أو القابلة للحلّ عبر التفاوض المباشر بين المدّعى عليهم والطرف الآخر.

2.B. وحدة القياس (UNIT_MEASURE)

نسبة مئوية (%)

2.C. التصنيفات (CLASS_SYSTEM)

لا ينطبق

[1].Genn, G, Paths to Justice: What People Do and Think About Going to Law (Oxford: Hart, 1999), 12

[2] راجع : Legal Needs Surveys and Access to Justice , OECD (2019) (2019)

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات (SRC_TYPE_COLL_METHOD)

A.3. مصادر البيانات (SOURCE_TYPE)

يقوم المؤشر ١٦-٣-٣ على أربعة أسئلة يجب إدراجها في مسوح الأسر المعيشية. ويمكن إدراج هذه الأسئلة الأربعة في وحدة مُضافة إلى المسوح المتعلقة بالعدالة، تمهيداً لدمجها في المسوح العامة الأخرى الجارية (مثل مسوح الإيقاع الإجرامي بالضحايا، والفساد، والحوكمة، ونوعية الحياة، والمواقف العامة، والمسوح الخاصة بمواضيع أخرى) أو في المسوح المخصّصة لإمكانية للوصول إلى العدالة والاحتياجات القانونية.

وينبغي جمع البيانات كجزء من عينة احتمالية تمثيلية على الصعيد الوطني للسكان البالغين المقيمين في البلد، بصرف النظر عن الوضع القانوني لإقامتهم. ويتعيّن وضع إطار أخذ العينات وتصميمها بما يكفل إمكانية تصنيف النتائج على المستوى دون الوطني، مع اختيار عينة كافية لاستخلاص المعطيات اللازمة واحتساب البيانات التفصيلية اللازمة.

B.3. طريقة جمع البيانات (COLL_METHOD)

- تجمع البيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من خلال استبيان موحّد يُرسل إلى البلدان. يقدّم هذا الاستبيان تعاريف محدّدة للبيانات التي يتعيّن جمعها، ويهدف إلى جمع بيانات وصفية تُفيد في تحديد أوجه التباين المحتملة عن التعاريف الموحّدة وتقييم جودة البيانات عموماً (مثلا، حجم العينة، والسكان المستهدفين، والوكالة المسؤولة عن جمع البيانات، وما إلى ذلك).
- تُجمع البيانات لسنوات متعدّدة لتقييم اتساق البيانات عبر الزمن.
- يمكن للبلدان استخدام البيانات التي تم جمعها لحساب المؤشرات بناءً على الوحدة المقترحة أو استخدام مصادر البيانات الأخرى (مثل مبادرة مسح الهدف ١٦، ومسوح الإيذاء بالجريمة وغيرها).

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات (FREQ_COLL)

تُشجَّع البلدان على إجراء مسوح بشأن الوصول إلى العدالة من خلال النموذج المقترح على فترات منتظمة، أي كل أربع سنوات على الأقلّ. وذلك لتقييم التقدّم المحرز في تحقيق الهدف ١٦ بين كل استعراض من استعراضات فترة الأربع سنوات التي تُجرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات (REL_CAL_POLICY)

تُجمع البيانات اللازمة لمؤشرات التنمية المستدامة وتُصنّف قبل إعادتها إلى البلدان حيث تخضع لاستعراض سنوي. بعد ذلك، تُبلغ البيانات سنوياً إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة عن طريق قوات الإبلاغ العادية.

E.3. الجهات المزودة للبيانات (DATA_SOURCE)

تجمع البيانات من خلال المسوح الرسمية المُمَثِّلة وطنياً. وفي معظم البلدان، عادةً ما تضطلع الأجهزة الإحصائية الوطنية بإجراء المسوح المطلوبة. وفي بعض الحالات، قد تقوم مؤسسات وطنية أو كيانات أخرى بإجراء مسوح بشأن سُبُل الوصول إلى العدالة، وفقاً للمعايير المنهجية نفسها.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات (COMPILING_ORG)

تتولّى الجهات الراعية المشاركة مهمة تجميع البيانات المطلوبة لحساب هذا المؤشر (المكتب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

G.3. التفويض المؤسسي (INST_MANDATE)

UNDP - إن تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان هما أحجار الأساس في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق التحول الهيكلي من أجل التنمية البشرية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود لمنع الصدمات ومقاومتها والقضاء على الفقر المدقع. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الوطنيين لتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

والفئات المهمشة والمجتمعات النازحة. ويشمل ذلك تطوير آليات المساعدة القانونية واستخدام المحاكم المتنقلة لحل المسائل الجنائية والمدنية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
UNODC - بصفته الوكالة الراعية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، يساعد المكتب الدول الأعضاء في إصلاح نظم العدالة الجنائية الخاصة بها من أجل أن تكون فعالة وعادلة وإنسانية لجميع السكان. يطور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أدوات تقنية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها ويدعم الدول الأعضاء من خلال توفير المساعدة التقنية في مجال منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية. وهي تقوم بذلك من خلال عدد من البرامج العالمية ومن خلال شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

OECD - تدعم OECD الدول الأعضاء والشريكة في تحقيق خدمات عدالة أكثر استجابة وتركيزًا على الناس والوصول إلى العدالة كمكونات أساسية للنمو الشامل والديمقراطيات السليمة ومناخ الاستثمار المزدهر. يُعد تحسين الوصول إلى العدالة أيضًا جزءاً أساسياً من عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشكيل السياسات التي تعزز المساواة والفرص والرفاهية للجميع ، نظراً لتأثيرها الكبير على قدرة الناس على المشاركة في الاقتصاد والصحة والتوظيف والعلاقات. تشمل مجالات الدعم الإضافية التحول الرقمي والقائم على البيانات للعدالة، والعدالة للشركات، والعدالة الصديقة للطفل، والعدالة للمرأة، والقياس الذي يركز على الناس لأداء العدالة.

4. اعتبارات منهجية أخرى (OTHER_METHOD)

4.A. الأساس المنطقي (RATIONALE)

لم يُعتمد تعريف موحّد لمفهوم الوصول إلى العدالة، إلا أنه عادةً ما يُعنى بقدرة الأشخاص على الدفاع عن حقوقهم، وإعمالها، وإمكانية وصولهم إلى حل عادل للمشاكل التي التقاضي بشأنها بموجب معايير حقوق الإنسان، وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق العدالة، وبدعم قانوني مناسب[3] عند الحاجة. والاعتراف بحقوق المواطنين الذين يحتاجون إلى العدالة يبقى رهناً بتوفر عدد من الشروط، منها الحصول على المعلومات اللازمة، وإمكانية الوصول إلى خدمات العدالة والمشورة القانونية وإلى مؤسسات العدالة التي توفّر لهم معاملة عادلة ونزيهة. ويركّز هذا المؤشر تحديداً على خطوة واحدة من هذه العملية، وهي إمكانية وصول الأشخاص الذين واجهوا مشكلة يمكن التقاضي بشأنها أمام مؤسسات العدالة وآلياتها الرسمية وغير الرسمية. وقد يوفّر المؤشر أيضاً معلومات هامة عن إمكانية الوصول بشكلٍ عام إلى مؤسسات العدالة المدنية وعملياتها، والحواجز التي تحول دون الوصول إليها، وأسباب استبعاد بعض الأشخاص. كما أن تفصيل البيانات حسب نوع الآلية المعتمدة في تسوية المنازعات يتيح معلومات إضافية عن سبل الانتصاف التي يلجأ إليها المواطنون الذين يحتاجون إلى إعمال حقوقهم أو الدفاع عنها.

ولهذا المؤشر فوائد عديدة، فهو:

a) يتمحور حول الإنسان، حيث يقيس تجربة المشاكل التي يمكن التقاضي بشأنها من منظور الأشخاص الذين يواجهونها.
b) يقدّم تقييماً واسع النطاق عن النهج الذي يعتمده الناس في معالجة المشاكل التي يواجهونها، داخل المؤسسات أو الآليات الرسمية وخارجها على السواء.
c) يركز على تجربة الوصول إلى آليات أو مؤسسات العدالة عند الحاجة
d) سهل التفسير
e) يمكن إصداره على أساس عدد قليل من أسئلة المسوح، التي يسهل دمجها في المسوح القائمة على المستوى الوطني.
f) مناسب تماماً لرصد السياسات العامة الرامية إلى تحسين أداء آليات تسوية المنازعات الرسمية أو غير الرسمية (السياسات من القمة إلى القاعدة) وتلك التي تهدف إلى تمكين السكان (السياسات من القاعدة إلى القمة).
g) يمكن تصنيف بياناته حسب مختلف الفئات الاجتماعية والسكانية (كالعمر والجنس والخلفية المهاجرة وما إلى ذلك) والمتغيّرات الجغرافية، ومن ثم استخدامه لتحديد الفئات/المناطق الضعيفة.
h) يستند إلى مبادئ توجيهية منهجية مستمدة من استعراض شامل لأكثر من 60 مسحاً وطنياً أجرتهم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في أكثر من 30 ولاية قضائية في السنوات الـ 25 الأخيرة.

4.B. التعليقات والقيود (REC_USE_LIM)

لقياس هذا المؤشر، يكمن التحدي الرئيسي في التفسيرات المختلفة لمفهوم المنازعات (مشكلة يمكن التقاضي بشأنها). كما أن الميل إلى اعتبار المنازعة على أنها مشكلة يمكن التقاضي بشأنها قد يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الأفراد والمجتمعات. ومن الأساليب الكفيلة بمعالجة هذه المسألة

[3] Praia Group Handbook on Governance Statistics: Access to and Quality of Justice (forthcoming 2019). (يصدر في عام 2019).

هي في التركيز على عدد من المنازعات المحتملة التي يمكن اعتبارها ذات طابع قابل للتقاضي في معظم البلدان، على النحو الوارد في القسم أعلاه على سبيل المثال.[4] كما أنه يتعيّن استخدام الأوصاف الموحّدة لأكثر أنواع المنازعات شيوعاً في المسوح، وذلك لزيادة قابلية المقارنة بين النظم القانونية والبلدان المختلفة.

ولتحديد مجموعة الأشخاص الذين يطلبون اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات، من الضروري أيضاً تحديد مجموعة الأفراد الذين يستبعدون أنفسهم طوعاً، بسُبُل منها إدراج سؤال إضافي حول أسباب امتناعهم عن اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات. ومن شأن هذا السؤال أن يسمح بالتمييز بين حالات الاستبعاد الطوعي وغير الطوعي، واستخلاص القاسم المشترك باحتساب عدد السكان الذين تعرضوا لمشكلةٍ ما ناقص عدد المستبعدين ذاتياً طوعاً.

ويكمن تحد آخر في تعيين آليات تسوية المنازعات المحتملة، نظراً لتنوعها الكبير بين البلدان في أنحاء العالم. وينبغي أن تراعي صياغة الأسئلة الواردة في الدراسة الاستقصائية هذه الإمكانيات المختلفة وأن تضمن أن تشمل جميع المؤسسات ذات الصلة المعترف بها عموماً في المجتمع. وتحدد القائمة المقترحة لآليات تسوية المنازعات تلك الشائعة في معظم بلدان العالم، ولكن يمكن تكييفها وفقاً للسياق القطري.

وقد تُسجَّل نسبة صغيرة فقط من الأشخاص الذين يواجهون منازعات قيد التحقيق، ما من شأنه التأثير على الدلالة الإحصائية للنتائج. ومن الطرق الكفيلة بمعالجة هذه المسألة هي في زيادة الفترة المرجعية للاسئلة، مع التنبّه إلى تراجع قدرة المجيبين على تذكّر مسائل محدّدة كلما ابتعدت هذه المسائل في الزمن. ولهذه الأسباب، يتّبع هذا الاقتراح التوصية الواردة في التوجيهات المنهجية للمسوح الخاصة بالاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة، ويقترح فترة مرجعية تبلغ سنتين. ومع هذه الفترة المرجعية، يمكن استخلاص البيانات الملائمة لرصد أحدث التغيّرات الحاصلة في السياقات/السياسات، مع الاستعانة بعدد كاف من الحالات لضمان الجدوى الإحصائية للتحليلات[5]. وفي هذا الصدد، لا بدّ من معالجة سليمة للآثار المحتملة للتداخل الزمني (أثر الضياع في وقت الأحداث التي وقعت في الماضي)، وذلك باستخدام عبارات واضحة لتحديد الفترة الزمنية المرجعية للمسائل المعنية.

c.4. طريقة الاحتساب (DATA_COMP)

عدد الأشخاص الذين تعرضوا لمنازعة خلال العامين الماضيين والذين تمكنوا من الوصول إلى آلية رسمية أو غير رسمية لتسوية المنازعات (البسط)، مقسوماً على عدد الذين تعرضوا لمنازعة في العامين الماضيين ناقص عدد الذين استبعدوا أنفسهم طوعاً (المقام). وتُضرب النتيجة في 100.

$$16.3.3 = \frac{Numer\ of\ people\ who\ accessed\ formal\ or\ informal\ dispute\ resolution\ mechanism}{Number\ of\ people\ who\ experienced\ a\ dispute\ in\ the\ past\ 2\ years\ and\ did\ not\ voluntarily\ self-exclude} X100$$

ويستند هذا مؤشر إلى المسوح القائمة على تجارب الشخصية للمواطنين وليس على التصورات العامة. ويُقاس كل من البسط والمقام من خلال عينة مسح مختارة من عامة السكان.

ويتطلب حساب هذا المؤشر إدراج وحدة قصيرة من أربعة أسئلة في مسح تمثيلي للسكان. ويوضح الجدول التالي مضمون الأسئلة الأربعة اللازمة لحساب المؤشر.

محتوى السؤال	التعليمات
1. تجربة منازعة خلال العامين الأخيرين، حسب نوع المنازعة	إذا لم تتعرض لأي منازعة، انتقل إلى نهاية الاستبيان، وإلا إلى السؤال 2.
2. أحدث منازعة شهدتها، حسب نوع المنازعة	انتقل إلى السؤال 3.
3. الوصول إلى آلية تسوية المنازعات، حسب نوع الآلية	إذا تعذّر الوصول إلى أي آلية لتسوية المنازعات، انتقل إلى السؤال 4، وإلا انتقل إلى نهاية الاستبيان.
4. سبب تعذّر الوصول إلى آلية تسوية المنازعات	انتقل إلى نهاية الاستبيان.

[4] هذه الأنواع من النزاعات قابلة للتطبيق على نطاق واسع بين البلدان كما هو مبين في "التوجيهات المنهجية للمسوح الخاصة بالاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة": (OECD (2019), Legal Needs Surveys and Access to Justice)، وهي دراسة تستند إلى مراجعة لأكثر من 60 مسحاً أجريوا على نطاق واسع على مدى السنوات الـ 25 الأخيرة بشأن الحاجة القانونية.

[5] تشير الأدلة التجريبية إلى أن زيادة الفترة المرجعية لدراسة الاحتياجات القانونية من سنة إلى ثلاث سنوات ليس لها سوى تأثير "متواضع إلى حد ما" على الإبلاغ عن المشاكل [Pleasence et al. (2016)]

4.D. التحقق (DATA_VALIDATION)

يتم جمع البيانات الخاصة بالمؤشر من خلال المسوحات الأسر المعيشية التي تجريها الاجهزة الإحصاء الوطنية (NSOs) أو مؤسسات أخرى تتبع بروتوكولات مسح صارمة وتتوافق مع البيانات الوصفية. يتم تشجيع منتجي البيانات على اتباع ممارسات وبروتوكولات وأطر جودة البيانات بدقة فيما يتعلق بجودة البيانات. بالإضافة إلى البيانات، يُطلب من الدول الإبلاغ عن البيانات الوصفية التي تعمل بمثابة طبقة إضافية للتحقق من صحة البيانات والتحقق منها من خلال مواجهة البيانات الوصفية المستخدمة والموصى بها للإبلاغ العالمي. وبالنسبة للمؤشرات القائمة على المسح، يتم تقييم البيانات الوصفية فيما يتعلق بتمثيل الاستبيان وتغطيته بالإضافة إلى مواءمة صياغة الأسئلة وخيارات الإجابة مع المعايير الدولية. قبل النشر من قبل الوكالات الراعية، يتم تنفيذ "عملية ما قبل النشر" المعيارية، حيث يمكن لأصحاب المصلحة الوطنيين التحقق من البيانات ومراجعتها قبل النشر.

4.E. التعديلات (ADJUSTMENT)

لا ينطبق

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي (IMPUTATION)

- على مستوى البلد:

لا احتساب البيانات الوطنية إذا لم تتوفر بيانات مستمدة من المسوح المنفّذة على الصعيد الوطني

- على مستويين الإقليمي والعالمي:

لا يوجد احتساب للقيم الناقصة.

4.G. المجاميع الإقليمية (REG_AGG)

تُستخلص المجاميع الإقليمية فقط عندما تتوفر البيانات كافية على الأقل لتغطية نسبة مئوية معيّنة من بلدان المنطقة، ويمثل سكان هذه البلدان نسبة مئوية معيّنة من سكان المنطقة.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني (DOC_METHOD)

تتوفر الوثائق المنهجية للمسوح التي أجريت على الصعيد الوطني (مثل مسوح الأسر المعيشية في نيجيريا التي أجراها المكتب الوطني للإحصاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومسح عن الحوكمة والسلامة العامة والعدالة الذي أجرته هيئة الإحصاء في جنوب أفريقيا في عام 2019، المسح المتكامل لميزانية الأسر المعيشية في كينيا 2015-2016 الذي أجرته هيئة التخطيط الوطنية لإحصاءات الأسرة في كينيا؛ الأرجنتين - مسح بشأن الاحتياجات القانونية غير الملباة والوصول إلى العدالة الذي أجرته اللجنة الفرعية للقانون الإنساني؛ أو كولومبيا - المسح حول مسح لأمن المواطن والتعايش الذي أجراه المجلس الوطني لإحصاءات التعليم).

كما توفر التوجيهات المنهجية للمسوح الخاصة بالاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2019 الإرشادات اللازمة لوضع الاستبيانات الخاصة بتلك المسوح وكيفية إجرائها. ويجمع هذا الدليل بين الخبرة المكتسبة من خلال أكثر من 60 مسحاً وطنياً أجرتها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في أكثر من 30 ولاية قضائية على امتداد السنوات الـ 25 الماضية.

في عام 2022 ،نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) استبيان استقصاء الهدف ١٦ من اهداف التنمية المستدامة ودليل

التنفيذ[6]، اللذين يتضمنان صياغة أسئلة المسح الموحدة دولياً (بلغات الأمم المتحدة الرسمية الخمس) بالإضافة إلى إرشادات التنفيذ المتعلقة بهذا المؤشر.

4.ا. إدارة الجودة (QUALITY_MGMNT)

لدى الوكالات الراعية الثلاث وحدات إحصائية مع موظفين مخصصين لدعم جمع البيانات من خلال المساعدة الفنية، ومقارنة والتحقق من البيانات الواردة وتحسين آليات جمع البيانات باستمرار بما في ذلك المبادئ التوجيهية.

4.ب. ضمان الجودة (QUALITY_ASSURE)

يوصى بأن تضطلع الأجهزة الإحصائية الوطنية بدور جهة الاتصال الرئيسية المعنية بتجميع البيانات اللازمة للإبلاغ عن المؤشر ١٦-٣-٣ وضمان جودتها، وذلك بالتنسيق الوثيق مع وزارات العدل و/أو الهيئات الوطنية الأخرى المعنية. وعندما تقوم الوكالات الوديعة بمعالجة البيانات، تُطبّق إجراءات تصديق آلية وموضوعية لتقييم اتساق هذه البيانات وامتثالها للمعايير.

4.ك. تقييم الجودة (QUALITY_ASSMNT)

انظر الى القسم D.4

5. توافّر البيانات والتفصيل (COVERAGE)

توافر البيانات:

يُجري عدد متزايد من البلدان مسوحاً قائمة على منهجيات مماثلة لتقييم الاحتياجات القانونية وتحسين خدمات العدالة وتعزيز الروابط بين القطاعات، مع بعض التباين من حيث نطاق إدارة المسوح وأساليبها. وقد أُجري أكثر من 60 مسحاً وطنياً للاحتياجات القانونية في أكثر من 30 بلداً على مدى السنوات الـ 25 الأخيرة.

ويتضمن العديد من هذه المسوح الأسئلة اللازمة لحساب المؤشر (التعرّض لمنازعةٍ ما، واعتماد آلية، رسمية أو غير رسمية - لتسوية المنازعات، وأسباب عدم اتخاذ إجراءات التسوية).

التسلسل الزمني:

لا ينطبق

التفصيل:

يوصى باعتماد التفصيل التالي للبيانات الخاصة بهذا المؤشر:

- نوع آلية تسوية المنازعات
- الجنس
- حالة الإعاقة
- الأصل العرقي
- الوضع من حيث الهجرة
- الجنسية

ويحظى تفصيل البيانات وفقاً لنوع الآلية المعتمدة في تسوية المنازعات بأهمية بالغة لتقييم نوع مؤسسات وآليات العدالة المتاحة للمواطنين، وهو ما يبرر وجودها كجزء من المؤشر نفسه

[6] https://www.sdg16hub.org/topic/sdg-16-survey-initiative-questionnaire
https://www.sdg16hub.org/topic/sdg-16-survey-initiative-implementation-manual

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

مصادر التباين:

ترتكز البيانات الخاصة بهذا المؤشر على أربعة أسئلة موحّدة من أسئلة المسح. وإذا توفرت بيانات من أكثر من مسح واحد لنفس البلد، قد ينجم التباين عن الاختلاف في صياغة الأسئلة، وهيكل الاستبيان، وأساليب المسح وإجراءاته، وتصميم العينات وحجمها. وكقاعدة عامة، تُستخدم البيانات المستقاة من المسوح الوطنية التي تمتثل للمعايير الموصى بها، عند توفرها.

7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

الروابط:

- UNODC-UNECE. 2010. Manual on Victimization Surveys. Available at : https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Manual-on-victim-surveys.html

- UNODC-UNDP-OHCHR. 2022. SDG 16 Survey Questionnaire and Implementation Manual. Available at:
  https://www.sdg16hub.org/topic/sdg-16-survey-initiative-questionnaire
  https://www.sdg16hub.org/topic/sdg-16-survey-initiative-implementation-manual

- Legal Needs Survey and Access to Justice. Available at:
  https://www.oecd.org/governance/legal-needs-surveys-and-access-to-justice-g2g9a36c-en.htm